اتجاهات القرآنيين والعقلانيين
في العصر الحديث في إنكار السنة

الباحث/ أبو بكر محمد محمود علي

الملخص:

وننتقل الآن إلى أمر آخر وهو إنكار السنة في العصر الحديث وصوره واتجاهاته التي تنوعت واختلفت فنجد الإنكار الكلي للسنة النبوية المطهرة وذلك طبعاً من القرآنيين منكري السنة المكتفين بالقرآن وحده كمصدر أساسي ووحيد للتشريع الإسلامي.

ونجد الإنكار الجزئي للسنة هو الذي يعتمد من الأحاديث النبوية ما يراه موافقاً للقرآن الكريم أما ما يراه مخالفاً للقرآن الكريم فهو لا يعتد به ولا يقره كمصدر من مصادر التشريع وبهذا نجد أن الاتجاهين يحاولان النيل من السنة وذلك برد السنة كلها بحجة أن القرآن قد حوى كل شيء ولا يحتاج إلى غيره أو برد جزء منها بحجة أنه يخالف القرآن فكلاهما يحاول استخدام القرآن ليثبت صحة كلامه فإن من القرآنيين من ينكر السنة بكاملها ومنهم من ينكر بعضها فكلا الفريقين يحاول رد السنة التي يعرفها أهل السنة وتشويهها.

إلا أن بعض من ينكر أجزاء من السنة وليسوا من القرآنيين لكن جهودهم في رد السنة والنيل منها كانت ركيزة اتخذها القرآنيون ليروجوا لمذهبهم وينالوا من السنة وخاصة أن أصحاب اتجاه الإنكار الجزئي للسنة كانوا من أهم دعاة الإسلام بل ومن الذين يدافعون عنه بل كانوا من الذين يدافعون عن السنة ويحملون لواء الإصلاح.

الإنكار الكلي للسنة:

عند الحديث عن الإنكار الكلي للسنة نجد أن أغلب الذين تكلموا في هذا المجال يسوا من الذين تفرغوا للعلوم الدينية والدراسات الشرعية بل من أصحاب المجالات المختلفة كالطب والمحاماة والأدب وكان القليل من الذين نالوا من السنة بعد دراسة شرعية.

Summary:

We now move to another matter, which is the denial of the Sunnah in the modern era and its forms and trends, which varied and differed. We find the total denial of the purified Sunnah of the Prophet, and that is of course from the Qur'anists who deny the Sunnah and are satisfied with the Qur'an alone as the primary and sole source of Islamic legislation.

We find partial denial of the Sunnah in those who rely from the Prophetic hadiths on what they see as agreeing with the Holy Qur'an, while what they see as contradictory to the Holy Qur'an is not considered and is not accepted as a source of legislation. Thus, we find that the two trends are trying to undermine the Sunnah by rejecting the entire Sunnah on the pretext that the Qur'an contains everything. He does not need anything else or to reject part of it on the pretext that it contradicts the Qur'an. They both try to use the Qur'an to prove the validity of their words. Among the Qur'anists are those who deny the Sunnah in its entirety, and among them are those who deny some of it. Both groups try to reject the Sunnah that the Sunnis know and distort it.

However, some of those who deny parts of the Sunnah are not from the Qur'an, but their efforts to reject the Sunnah and undermine it were a pillar that the Qur'anists took to promote their doctrine and undermine the Sunnah, especially since those who trended toward partial denial of the Sunnah were among the most important advocates of Islam and even among those who defended it. The Sunnis carry the banner of reform.

Total denial of the Sunnah:

When talking about the total denial of the Sunnah, we find that most of those who spoke in this field were not those who devoted themselves to religious sciences and Sharia studies, but rather from those in various fields such as medicine, law, and literature, and there were few who attained the Sunnah after studying Sharia.

أولا: المنكرين:

١- الطبيب محمد توفيق صدقي (١٢٩٨هـ - ١٣٣٨هـ - ١٨٨١م - ١٩٢٠م):

ورأيه في مكانة السنة من التشريع الإسلامي:

في بداية الأمر بدأ الطبيب محمد توفيق صدقي فكرته التي دعا لها وهي الاكتفاء بالقرآن كمصدر وحيد للتشريع الإسلامي فكتب مقال يحمل هذه الفكرة ويدعو إليها وكانت المرة الأولى في تاريخ الفكر الإسلامي التي تظهر فيها- بمصر- الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن الكريم والاستغناء عن السنة النبوية الشريفة[١].

وقد كان محمد توفيق صدقي له اهتمامات ومشاركات في الفكر الإسلامي وقد كان قريباً من مجلة المنار ومن الشيخ محمد رشيد رضا فكتب مقالتين بعنوان: "الإسلام هو القرآن واحد"، نشرها له محمد رشيد رضا في عددين من مجلة المنار[٢]، وقد كان المقال يبدو فيه أن صاحبه كان يتساءل ولم يكن يقطع بهذا الرأي بل كان يغدو فيه علماء المسلمين أن يرشدوه إلى الصواب في هذا الرأي الذي رآه فيقول: "حتى إذا ما كنت مخطئاً أرشدوني، وإذا ما كنت مصيباً أيدوني"[٣]، وزعم أن الله الذي تكفل بحفظ القرآن وحده دون السنة ولو كانت دليلاً وحجة في كالقرآن لتكفل بحفظها[٤]، وأن القرآن قد حوى كل شيء من أمور الدين وكل حكم من أحكامه وأنه بينه وفصله بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر كالسنة وإلا كان الكتاب مفرطاً فيه ولما كان تبياناً لكل شيء[٥].

ويتكلم الشيخ محمد رشيد رضا عن هذا الأمر وعن هذه الفكرة التي جاء بها محمد توفيق صدقي وصديقه عبده إبراهيم ، وقد كان عبده إبراهيم طبيباً أيضاً وكان من نصارى مصر وكان زميلاً لمحمد توفيق صدقي فكتب السيد/ محمد رشيد رضا ... ولما عرض له ذلك واقتنع به هو وصديقه الطبيب عبده إبراهيم عفا الله عنهما جاءاني عادتهما وعرضاه عليَّ .... اقترحت عليه أن يكتب رأيه لينشر في المنار[٦] وقد أسلم عبده إبراهيم على يد السيد/ رضا سراً ولم يعلن إسلامه إلى بعد سنتين وقد عكف على القرآن ليتلوا آياته كلما وجد من

[١]) الإسلام، هل هو القرآن وحده أم القرآن والسنة، د محمد عمارة، صـ ٨، مطابع دار الجمهورية للطباعة.
[٢]) العصرانيون ، صـ ١٤١.
[٣]) المنار، مجلد ٧ ، جـ ٩ ، صـ ٥١٥- ٥٢٥ ، رجب ١٣٢٤هـ ، أغسطس ١٩٠٦م.
[٤]) العصرانيوين ، صـ ١٤١.
[٥]) رياض الجنة، صـ ١٨.
[٦]) القرآنيون صـ ١٥٤.

وقته فسحة وفراغ، وحرص أن يكون في جيبه دائماً وبدأ يؤدي من الصلوات ما تيسر لــه أداؤه في خفاءٍ خارج البيت أحياناً وفي حجرته إذا أمن على نفسه أياناً أخرى[١].

وعلى هذا نستطيع أن نعرف أن هذه الفكرة إنما كانت نابعة من الصديقين الطبيبــين محمد توفيق صدقي وعبده إبراهيم عبدالملك وإن كان المــشهور أن هــذه المقالــة وهــذه الأفكار هي من نتاج فكر الطبيب محمد توفيق صدقي وقد استغرقت المناقشة أربعة أعــوام في بضعة عشر عدداً من المنار، وتصدى للرد على ما فيها من أفكار أحمد منصور البــاز والشيخ طه البشري نجل شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري[٢].

فكان الرد تحت عنوان "الدين كل ما جاء به الرسول" ، و "أصول الإســلام الكتــاب السنة الإجماع القياس" كتب ذلك في مجلة المنار[٣].

وقد كتب أيضاً الشيخ صالح اليافعي الحيد أبادي تحت عنــوان "الــسنة والأحاديــث النبوية" وقد ذهب يقدم أدلته على ما يقوله من رأي فقال : "إن القــرآن مقطــوع بــصحته ومحفوظ لكن السنة ليست كذلك" فقد ذهب يقول "إن السنة لم يكتب شيئاً منها مطلقاً إلا بعــد عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– بفترة طويلة قد تؤدي إلى ظهور أشياء بعيدة عن الــدين ولو كانت السنة ضرورية لأمر النبي –صلى الله عليه وسلم– بكتابتها ولتكفل الله ســبحانه وتعالى بحفظها[٤]، ولما جازت روايتها بالمعنى وقد أظهر رأيه في أمر ركعــات الــصلاة ومقادير الزكاة أنها وصلت سليمة صحيحة متواترة لكن يعود فيسأل هل كل ما تواتر عــن النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل يكون واجباً على جميــع الأمــة الإســلامية تعمل به في جميع الأزمنة والأمكنة وإن لم يرد له ذكر في القرآن[٥].

وإن ان السنة تفيد الظن والظن غير مقبول عند الله ولو كانت السنة واجبة وكانــت الشطر الثاني من الدين لحافظ النبي –صلى الله عليه وسلم– عليها وأصحابه حتــى تــصل إلينا كما وصل إلينا القرآن بدون نزاع أو خلاف وإلا لكان الله تعالى يريد أن يتعبدنا بالظن والظن لا قيمة له عند الله[٦].

---

[١]) لماذا اسلمت ، صــ ٣٨ – ٣٩، د/ عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى ، دار المعارف.

وقد سردت قصة إسلام عبده إبراهيم في كتاب لماذا أسلمت للمؤلفين أحمد إسماعيل يحيى والدكتور عيسى عبده وكان عيسى عبده هو ابن الطبيب/ عبده إبراهيم.

[٢]) القرآنيون، صــ ١٥٤.

[٣]) المنار ، جــ ٩ ، صــ ٦١٠ ، ٦٩٩.

[٤]) المنار، جــ٩ ، صــ ٥١٥ ، ٩١٢.

[٥]) الإسلام هل هو القرآن وحده، د/ محمد عمارة، صــ٩.

[٦]) المنار، جــ ٩ صــ ٩١٢.

وكان يرى أن الأحاديث خاصة بالذين عاشوا في عصر النبوة ليس لمن جاء بعدهم فقال "إن السنة هي خطاب الرسول الخاص والقرآن خطاب الله للعالم"[١].والسنة أشبه شيء بكتب أهل الكتاب وما نشأ ذلك إلا من عدم كتابتها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعدم حصر الصحابة لها في كتاب[٢].

وبالنسبة لقوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" فهل يفرض علينا الرسول فرضاً لم يفرضه كتاب الله، فإذا كان ذلك صحيحاً فهل لأولياء الأمور أن يفرضوا علينا الكتاب صلوات سبع بدل خمس أو صيام شهرين بدل شهر، ونحن مأمورين بطاعتهم مثل طاعة الرسول[٣].

وكان يرى أن النبي لم يتقيد بعدد ركعات ثابت فيقول "ولكن الشيء المطرد الذي نلاحظه أنه ما صلى وقتاً أقل من ركعتين ولا تقيد بعدد مخصوص"[٤] .

أما بالنسبة للزكاة فكان يرى أن ما بينته السنة للعرب في ذلك الزمن ما يصلح لجميع الأمم في الأوقات المختلفة ولذلك لم يرد شيء من ذلك في القرآن مطلقاً.... وتركت مثل هذه التفاصيل فيه لتتصرف كل أمة في الأمور بما يناسب حالها فيجب على أولياء الأمور بعد الشورى ومراجعة نصوص الكتاب أن يضعوا للأمة نظاماً في هذه المسألة ثم إن ربع العشر إذا قام بإصلاح حال الفقراء والمساكين وأبناء السبيل في زمن أو بلد فليس ضرورياً أن يكون كافياً كذلك في ذمن آخر أو في بلدة أخرى ومن ذلك تعلم حكمة الله في عدم تعيين شيء من ذلك في كتابه تعالى[٥].

إلا أن الدكتور محمد توفيق صدقي تراجع أخيراً عن أرائه وكتب مقالاً اعتذر فيه وأعلنت توبته واعترف فيه بخطئه وقد قال فيه "فأنا أعترف بخطئي هذا على رؤوس الأشهاد وأستغفر الله مما قلته أو كتبته في ذلك وأسأله الصيانة عن الوقوع في مثل هذا الخطأ مرة أخرى[٦]، وأنه قد اعرتف وصرح بأن اعتقاده الذي ظهر له بعد طول التفكر والتدبر هو "أن الإسلام هو القرآن وما أجمع عليه السلف والخلف من المسلمين عملاً واعتقاداً أنه دين واجب وأن أصلي الإسلام الذين عليهما بني هو الكتاب والسنة النبوية بمعناها عند السلف ولا يدخل في ذلك عنده السنة القولية غير المجمع على اتباعها[٧].

[١] المنار، جـ٩ ، ٩١٠ ، ٩١٩ ، ٩٢٠.
[٢] المنار ، جـ ٩ صـ ٩١١.
[٣] المنار، جـ ٩ صـ ٥١٧...
[٤] امنار ، جـ صـ ٥١٩..
[٥] المنار ، جـ ٩ ، صـ ٥٢١..
[٦] مجلد ٢ جـ ١٠ ، صـ ١٤٠.
[٧] السابق، صـ ١٤٠.

إلا أنه استثنى بعض الأمور من السنة وهذا ما احتاج إلى توضيح حتى يكون الرجوع تاماً كاملاً وهو قوله " أنه يؤمن بالسنة النبوية بمعناها عند السلف" ولا يدخل في ذلك عنده السنة القولية غير المجمع على اتباعها ولا ما كان ذا علاقة شديدة بالأحوال المدنية كبعض الحدود مقادير زكاة المال والفطر والأصناف التي تؤخذ منها وغير ذلك مما لم يذكر في كتاب العزيز فأبيح بعض التصرف في أمثال هذه المسائل إذا وجد المقتضى(١).

ولاشك أن هذا الاستثناء ربما يفهم منه أن الرجوع ليس كاملاً ويحتاج إلى توضيح.

محمود أبو رية:

لقد كان محمود أبو رية من أشد الناس طعناً في السنة النبوية والحديث الشريف:

فقد تجرأ على النبي –صلى الله عليه وسلم– وكذلك على صحابته الكرام وقد نشر مقالاته في مجلة الرسالة منذ أبريل ١٩٥١ ونشرت أبحاثه تحت عنوان "في الحديث النبوي" ثم جمع في كتاب " أضواء على السنة المحمدية"(٢).

وقد ب>أ أبو رية في هذا الهجوم مدافعاً عن القرآن في مجلسة الفتح الإسلامي ويغمز السنة فيقول "ولو أن هؤلاء الصحابة كانوا قد فعلوا في تدوين حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مثل ما فعلوا في تدوين القرآن لجاءت هذه الأحاديث على غير ما هي عليه الآن فتكون كلها متواترة فليس فيها شيء اسمه الصحيح ولا شيء اسمه حسن ولا ضعيف ولا موضوع"(٣).

والناظر في فكر أبي رية يجده لم يأت بفكرة جديدة حيث نجده قد أطلف كتابين في الطعن على السنة النبوية الشريفة الأول هو كتاب "أضواء على السنة المحمدية" والثاني كتاب "شيخ المضيرة أبو هريرة" وقد أكثر في هذين الكتابين من ذكر:

- آراء أئمة المعتزلة التي نقلت عنهم في الكتب.
- أراء ولاة الشيعة التي جهروا بها في مؤلفاتهم.
- أراء المستشرقين التي بثوها في كتبهم وفي دائرة معارفهم.
- حكايات تذكر في بعض كتب الأدب التي كان مؤلفوها في موضع الشبهة في صدقهم وتحريهم للحقائق.

---

(١) السابق، صـ ١٤٠.

(٢) رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة.

(٣) القرآنيون ، صـ ١٦٦.

وقد صادف كتاب "أضواء على السنة المحمدية" رغبة أعداء الإسلام حتى اشترت إحدى السفارات الأجنبية بالقاهرة أكثر نسخه وأرسلته إلى جميع مكتبات الجامعات الغربية لتكون بين يدي الحاقدين على الإسلام ورسوله وصحابته. ويستندون إليه فيما أورده من أكاذيب وأباطيل(١).

ومن جهة أخرى صادف كتابه في أبي هريرة رضي الله عنه رغبة الرافضة الأعداء الألداء لهذا الصحابي الجليل(٢)، ولم ينتهي الأمر عند ذلك لقد شكك في رواية الأحاديث حيث ذكر عند كلامه على رواية الأحاديث الشريفة بالمعنى وأن ذلك الأمر يسبب تحريفاً في كلام الحديث حيث يقول: "لو جاز للراوي تبديل لفظ الرسول باللفظ نفسه كان للراوي الثاني تبديل اللفظ الذي سمعه بلفظ نفسه فإن هذا أولى بالجواز من تبديل لفظ الشارع وإن كان ذلك في الطبقة الثالثة أو الرابعة فذلك يفضي إلى سقوط الكلام الأول ... لكن لا ينفك عن تفاوت وإن قل.

فإذا توالت التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة(٣)، وهذا الكلام نجده مضللاً لأن حفظ الأحاديث النبوية أمر غير مستغرب من أمة حفظت شعراً قبل عصر النبوة بعشرات السنين وكانوا قوماً أصحاب حافظة نقية وذاكرة قوية ولو كان أمره هذا صحيحاً فلا سبيل لحفظ أي دين أو لحفظ أي أدب لأنه لو كان كلامه صحيحاً هذا معناه أننا نشك في كل الأعمال الإنسانية التي تناقلت عبر الأجيال، لكن لابد هناك من طرق لحفظ ونقل الكلام بين البشر عبر الأجيال حتى نضمن صحة هذه النقول، وهذا ما اعتنت به الأمة الإسلامية عن طريق علمائها الذين اهتموا بوضع مناهج لذلك الأمر وقد أدرك ذلك أئمة اللغة والبيان حتى وضعوا المؤلفات في البلاغة النبوية.

وقد حمل أبو رية على الصحابة بوجه عام وعلى الصاحبي الجليل أبي هريرة – رضي الله عنه– بوجه خاص والذي يعرف عنه أنه أكثر الصحابة رواية وحفظاً والذي دعى له الرسول –صلى الله عليه وسلم– ولأمه أيضاً حيث قال "اللهم حبب عبيدك هذا – يعني أبا هريرة – وأمه إلى عبادك المؤمنين وحبب إلهيم المؤمنين. يقول أبو هريرة "فما خلق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني"(٤) .

(١) السنة ومكانتها في التشريع، صـ .
(٢) زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً ، صـ ٦٦.
(٣) أضواء على السنة المحمدية ، صـ ٥٢ ، دار المعارف ، الطبعة السادسة.
(٤) صحيح مسلم ، صـ ٢٤٩١.

وقد بدأ أبو رية حملته هذه بصورة يظهر منها الدفاع عن الدين وعن القرآن ثم يمس السنة النبوية من بعيد حيث نجده يشير إلى تقصير الصحابة –كما يعتقد– في جميع السنة النبوية وأنهم لم يفعلوا مع السنة ما فعلوه بالقرآن الكريم ولم فعلوا مع السنة ما فعلوه مع القرآن لجاءت السنة كلها صحيحة متواترة ليس فيها ما يسمى صحيحاً ولا ضعيفاً ولا حسناً ولا موضوعاً [١].

والناظر في فكر أبي رية يجده متأثراً بفكر المدرسة العقلية الحديثة ويسوق نصوصه ويستشهد بها في الطعن في السنة النبوية المطهرة وفي النيل من الصاحبة الكرام –رضي الله عنهم– وليس أدل على ذلك من أن طه حسين الذي قدم لكتابه قد عاب عليه كثرة نقله من الشيخ رشاد رضا فرد أبو رية قائلاً إنه لم يفعل ذلك فقراً من الأدلة وإنما يقصد من ذلك أموراً مهمة منها أن السيد رشيد رضا من كبار أئمة الفقه المجتهدين عن أهل السنة الذين يعتد بهم وبرأيهم وأنه بلا منازع شيخ محدثي أهل السنة في عصرنا وفوق ذلك ما هو وارد في علم الأستاذ الأمام محمد عبده وما يقوله السيد رشيد إنما أعتبره كأنه صادر عن أستاذه الإمام[٢].

من هذه الكلمات يظهر مدى تأثر أبي رية برجال المدرسة العقلية وللناظر في كتابات أبي رية وما اعتمد عليه من النقول عن المصادر المحترمة عند المسلمين ككتب التفسير والفقه والسنة فإننا لا نجدها وردت في تلك المصادر في نفس المورد الذي أوردها فيه أبو رية فوضعها في غير مواضعها وأنها حقائق مسلمة عند المحققين لكن قد وضعها في مواضع لا يقصدها أصحابها فيتوهم القارئ أن أصحاب المصادر يتفقون مع أبي رية في أفكاره[٣].

ويقول أبو رية في تعريف السنة "ولم تكن السنة يومئذٍ يعني (عصر النبي صلى الله عليه وسملم) تعرف إلا بالسنة العملية"[٤].

وهو يرى أن السنة العملية عنده هي السنة العملية المتواترة –وهي السنة العملية– وما أجمع عليه مسلموا الصدر الأول وكان معلوماً عندهم بالضرورة كل ذلك يسع أحداً جحده أو رفضه لتأويل أو اجتهاد، لكون الصلاة المفروضة خمسة ... هذه هي سنة الرسول –صلى الله عليه وسلم– وأما إطلاقها على ما يشمل الحديث باستباح حادث"[٥].

---

[١]) القرآنيون، صـــ ١٦٦.
[٢]) أضواء على السنة المحمدية ، صـــ ٣٤ ، ٣٥.
[٣]) السنة ومكانتها في التشريع، صـــ ٤ ، ٥.
[٤]) أضواء على السنة المحمدية ، صـــ ٤٠٤.
[٥]) أضواء على السنة المحمدية، صـــ ٤٠٦، ٤٠٧.

ويرى أبو رية أن المحدثين والعلماء الذي اعتنوا بالحديث ليسوا أهلاً بذلك، فيقول أن العلما والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتناولونه فيما بينهم ويدرسونه على طريقتهم... [1]، وهو بذلك لا يرى فقط أن علماء الحديث كالبخاري ومسلم والنسائي وغيرهم ليسوا أهلاً للاهتمام بالسنة بل إنه يرى أن الأدباء أهلاً للاهتمام بالحديث الشريف كما أنه لم يتحلى بالأمانة العلمية في كلامه عند المحدثين حيث ذكر عنواناً وهو "تساهلهم فيما في الفضائل وضرر ذلك"[2].

وهو بذلك يترك القارئ يقع في الخطأ بسبب عدم تحريه الدقة والأمانة العلمية لأن المحدثين كانوا حريصين على نقل السنة النبوية والأحاديث الشريفة بدقة وأمانة وكونهم نقلوا أحاديث ضعيفة فليس هذا معناه أنهم مصححون تلك الأحاديث فمجرد رواية الحديث ليس معناه أن الحديث صحيح لكنهم كانوا يروون الضعيف لأنه ربما يتقوى بغيره كما أنهم روو الموضوع حتى يحذروا الناس منه بالإضافة إلى أن المحدثين لم يأخذوا بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال إلا بشروط شدد علماء الحديث عليها، أما أبو هريرة فقط تطاول وتجرأ عليه زاعماً أن الأمة قد خدعت فيه ثلاثة عشر قرناً وأنهم لم يعرفوا حقيقته وأن الذي عرف أمره هو أبو رية.

الشبهات حول السنة ووصولها إلينا:

الشبهة الأولى: اكتفاؤهم بالقرآن الكريم

وفي هذه الشبهة يتحدث القرآنيون عن منهجهم ومصدرهم الوحيد في التشريع وهو القرآن الكريم وأن القرآن الكريم لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا بين للناس المطلوب منهم فلم يعد للمسلمين حاجة إلى السنة –حسب اعتقادهم– فهم يقولون كتاب الله كامل مفصل لا يحتاج إلى الشرح ولا إلى تفسير محمد –صلى الله عليه وسلم – له وتوضيحه إياه فيقول الحافظ أسلم "قد انحصرت ضروريات الدين في اتباع القرآن المفصل ولا تتعداه"[3].

الرد على الشبهة:

لا خلاف بين المسلمين أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع إلا أنه لم يذكر كل صغيرة وكبيرة الذكر الذي يريده القرآنيون فهو إما يتحدث عن الحكم مباشرة أو يترك المجال للسنة كي تبينه للناس وأصدق مثال على ذلك أن القرآن الكريم أمرنا بأداء الصلاة إلا أن ترك للرسول –صلى الله عليه وسلم – مهمة تعليم الناس هذه الصلوات فعلمنا منهم

---

[1]) اضواء على السنة المحمدية ، صـ ٤.
[2]) أضواء على السنة ، صـ ٧٥ -٧٩.
[3]) القرآنيون، نقلاً عن مقام الحديث ، صـ ١٤٣، ونكات قرآن، صـ ٧٩.

–صلى الله عليه وسلم– من خلال السنة أن الصلوات المفروضة خمس في اليوم والليلة إضافة إلى عدد الركعات في كل فريضة والصورة التي يجب أن يفعلها المسلم حتى يأتي بشكل هذه الركعة من قيام وركوع وسجدود وذكر وقراءة للقرآن هذا من ناحية الصلاة.

كذلك الأمر بالنسبة للزكاة فإن الزكاة قد فرضت على المسلمين من خلال الآيات الواضحة في كتاب الله تعالى مثل: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فكان ذكر الزكاة في القرآن عن طريق إعلامنا بفرضيتها وقد ترك الله تبارك وتعالى للرسول –صلى الله عليه وسلم– مهمة تعليم الناس المطلوبات الأخرى في الزكاة والتي علمناها من الرسول –صلى الله عليه وسلم– من خلال أحاديثه النبوة التي وصلت إلينا وعلمنا من خلالها الأنواع التي تجب فيها الزكاة من الإبل والبقر والغنم والزروع والذهب والفضة وغير ذلك، وعلمنا أيضاً المقدار الخارج من كل نوع، ولو كان القرآن حاوياً لكل جزئيات الشريعة لاتسع القرآن جداً لدرجة أنه قد يستحيل على كثير من الناس حفظه وذلك لأنه في هذه الحالة سيتضاعف حجمه مرات عديدة كما أنه لو اشتمل القرآن على كل كبيرة وصغيرة في الشرع الحنيف لما كان هناك معنى لأمر الله سبحانه وتعالى للرسول صلى الله عليه وسلم لتبيين القرآن للناس فقد قال تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون)، وفي هذا الموقف يقول الدكتور السباعي –رحمه الله– "إن الله لم ينص في الكتاب على كل جزئية من جزئيات الشريعة وإنما بين أصول الشريعة ومصادرها وقواعدها ومبادئها العامة ومن الأصول التي بينها العمل بسنة الرسول –صلى الله عليه وسلم– كما في قوله تعالى: (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) [1][2].

وربما قد وقع القرآنيون في هذا الفهم الخاطئ –والله أعلم بالنوايا– بسبب تفسيرهم الخاطئ لقوله تعالى: (فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون) ، وقوله تعالى: (ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصل كل شيء)، فليس التفصيل هو تعيين الجزئيات بل معناه ذكر الأشياء على حدا بحيث لا يتطرق إليها الإبهام واللبس وقد رأى المفسرون أن تفسير: (وتفصيلاً لكل شيء) بمعنى البيان وذكر أصول الشرع، ويقول الشوكاني في تفسيرها، "قيل وليس المراد به ما يقتضيه من العموم بل يراد به الأصول والقوانين"[3].

---

[1] سورة الحشر ، الآية ٧.

[2] دفاعاً عن السنة، صـ ١٠٢.

[3] فتح القدير، جـ٣ ، صـ ٦١.

الشبهة الثانية: أن السنة ليست من الله تبارك وتعالى وتشكيكهم في وصولها إلينا وأن لم ينزل من الوحي سوى القرآن الكريم.

وهذا الذي ذكر قد تحدث به أكثر من واحد من الذي يشككون في نسبة الحديث إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– ولعل كلام محمود أبو ريه في كتابه "أضواء على السنة المحمدية" الدليل الواضح على هذه الشبهة وهذا الافتراء.

فيقول في كتابه "وتبين لي أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثاً صحيحاً إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته[1].

رد هذه الشبهة:

قال الله تعالى في محكم كتابه: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) [2]، وقال تعالى أيضاً: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين)[3].

تتحدث الآية الكريمة أنه لو تكلف الرسول –صلى الله عليه وسلم– القول وافترى على الله –حاشاه أن يفعله عليه الصلاة والسلام– ما لم يقوله الله تعالى فإن المنية تغترمه في حينه فلنا أن نعلم بعد هذا الوعيد أن يتكلم الرسول –صلى الله عليه وسلم– بما لا يرضي الله متعمداً الكذب نستغفر الله العظيم من هذا أو أن يقترب من هذا المعنى وكيف يكون ذلك فقد مدح الله نبيه في قوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)[4]، ويقول القرطبي مفسراً هاتين الآيتين فيهما دلالة على أن السنة كالوحي المنزل من الله[5].

وهم يستشهدون بقوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء)[6]، وهذا من اللبس الذي يريدون أن ينقلوه للأمة لتتشكك في أمر السنة وبالتالي يحدث لها التشكك في أمر دينهم.

وحين نرد على هذه الشبهة لابد أن نتطرق للمعنى الذي في الآية الكريمة فإن الكتاب في الآية الكريمة في تفسيره قولان:

الأول: أن الكتاب اللوح المحفوظ.

---

[1]) أضواء على السنة المحمدية ، صـ ٢٠.

[2]) سورة النجم ، الآية ٣، ٤.

[3]) سورة الحاقة، آية ٤٦.

[4]) سورة النجم، الآية ٣ ، ٤.

[5]) تفسير القرطبي ، جـ ٧ ، صـ ٦٢٥٥.

[6]) سورة الأنعام، الآية ٣٨.

والثاني: أنه القرآن الكريم.

فقال ابن الجوزي في "زاد المسير" قوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) في الكتاب قولان أحدهما أنه اللوح المحفوظ، روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس: "ما تركنا شيء إلا قد كتبناه في أم الكتاب)، والثاني أنه القرآن ، روى عطاء عن ابن عباس: "ما تركنا من شيء إلا وقد بيناه لكم" فعلى هذا يكون من العام الذي أريد به الخاص، فيكون المعنى ما فرطنا في شيء لكم به حاجة إلا وبيناه في الكتاب إما نصاً وإما مجملاً[1].

وعند التعليق على هذه الشبهة فنرى أنها واضحة الخلط والتلبيس على الناس لأن إذا كان المقصود بالكتاب "اللوح المحفوظ" فالأمر بذلك واضح والشبهة ذائلة وإذا كان المقصود بالكتاب القرآن فإذا نظرنا إلى هذه المسألة نظرة عقلية فلن نستطيع بل لا يستطيع أن يقول عاقل أن القرآن قد حوى كل شيء ذكراً مفصلاً ولا يستطيع عاقل أن يقول أن الآية هنا تنقل على ظاهرها من أن القرآن قد حوى كل شيء، لأنه لو كان المقصود ظاهر الآية فإن معنى ذلك أن القرآن قد حوى أصول الدين وفروعه، وخبر الأولين وخبر الآخرين، وكتب أهل الكتاب واللغات الموجودة منذ خلق آدم وغير ذلك من كل أنواع العلوم لأن هذا هو معنى كل شيء وهذا لا يقر به عاقل وإذا كان المقصود به أن المعنى ليس على ظاهر اللفظ هذا ما نقول به وأن القرآن قد حوى الأصول وبعض الفروع، وأشار إلى باقي الفروع لنأخذها من مصدر آخر وهذا ما نبه عليه القرآن الكريم حيث قال تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه) [2].

وهذا إشارة إلى المصدر الذي يستقي منه المعلومات وبهذا يستقيم معنى قوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) من اجتماع عدم تفريض الكتاب في شيء ومن إشارة إلى المصدر الثاني للتشريع.

الشبهة الثالثة: أنهم يقولون أن السنة لم ترد لنا سليمة صحيحة فقد وصل إليها التحريف والتبديل وأن رواية الحديث من راوٍ إلى راوٍ تسببت في اختلاف الألفاظ وهم يضيفون إلى ذلك أن السنة لو كانت وحي من الله لحفظه الله تعالى كما حفظ القرآن الكريم حيث يقول تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وعلى حسب زعمهم أنه لو كانت السنة حجة وشرعاً من الله تعالى مثل القرآن لحفظه الله تعالى وتكفل بها كما تكفل بحفظ القرآن.

---

[1]) زاد المسير ، صـــ ٢٥

[2]) سورة الحشر ، الآية ٧.

وللرد على هذا الكلام: نقول إذا نظرنا إلى كلمة الذكر في الآية الكريمة نجد أن كلمة الذكر ربما تشتمل معنى القرآن والسنة وهما أصل الشرع الشريف، ودين الله الحنيف، وكيف يحفظ الله القرآن ويترك ما يبين لنا القرآن وهو السنة النبوية ، وما الفائدة من حفظ الكتاب وحده وعدم حفظ المبين له بل إن الله تبارك وتعالى قد ذكر ذلك في آية هي صريحة في هذا المعنى حيث قال تعالى: (إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه) والشاهد في هذه الآية الكريمة قوله تعالى: (ثم إن علينا بيانه) يعني أن بيان كتاب الله هو على الله تبارك وتعالى، هذا إذا سلمنا أن الذكر في الآية الأولى معناه القرآن وحده فما بالنا أن كثيراً من العلماء يرون أن الذكر في الآية هو القرآن والسنة، وقد ذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى (ثم إن علينا بيانه): أي بعد حفظه وتلاوته نبينه لك ونوضحه ونلهمك معناه على ما أردنا وشرعنا، وقال ابن عباس (ثم إن علينا بيانه) تبيين حلاله وحرامه[1].

والمتأمل لهذا المعنى يرى الأمر واضحاً جلياً وأن بيان كتاب الله على الله وأن الذي يقوم بهذا البيان هو النبي –صلى الله عليه وسلم– كما قال الله تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل لهم ولعهم يتفكرون)، وقد ذكر الطبري في تفسير قوله تعالى: (لتبين للناس) يقول : لتعرفهم ما أنزل إليهم من ذلك[2]، يقول: لتعرفهم ما أنزل إليهم من ذلك[3]، وقيل في معنى الذكر في هذه الآية "إنه السنة" ومما سبق يظهر لنا أنه –صلى الله عليه وسلم– مأمور بتبليغ الشرع ومنه بيان القرآن للناس وأن أولئك المنكرين للسنة النبوية لا يستطيع أحداً منهم أن يذكر لنا المصدر الذي من خلاله عرف كيفية الصلاة ولا هيئتها ولا الذكر والقرآن الذي يقوله فيه، ولا كيفية صلاة الفكر ولا صلاة العشاء، ولا صلاة الجمعة التي ذكرت في القرآن صراحة ولا المواريث والتي لا يمكن أن نفهمها أبداً من غير السنة النبوية المطهرة.

وإذا قلنا بوجود الشك في السنة بسبب وجود أحاديث ضعيفة وأن الله لو حفظها لما كان هناك حديث ضعيف أو حديث صحيح أو حديث موضوع أو حديث حسن ولكانت كلها صحيحة، فنقول لهم لو كان الكلام الذي تقولون به صحيحاً فأنتم تشككون في القرآن لأن القرآن وإن كان متواتراً في نقله إلا أن هناك قراءات شاذة لا تجوز القراءة بها في الصلاة ولا الاستشهاد بها في الأحكام وليس أدل على ذلك من وجود قراءة لقوله تعالى: (إنما

[1]) تفسير ابن كثير، صـ ٥٥.
[2]) تفسيير الطبري، صـ ٣٥.
[3]) تفسيير الطبري، صـ ٢٠.

يغشى الله من عباده العلماء) غير القراءة المعروفة وقد قرأ البعض هذه الآية برفع لفظ الجلالة ونسبت هذه القراءة لعمر بن عبدالعزيز وأبي حنيفة وإن كان البعض قد وجه معنى الخشية للتبجيل إلا أنها في النهاية غير صحيحة وقد ذكر هذه النسبة القرطبي في تفسيره[1].

ولهذا فإن الحفظ الذي نقول به ليس عدم التحريف وإنما الحفظ هو معرفة الصحيح من غيره فيكون هذا هو الحفظ.

الشبهة الرابعة:

هم يتشككون في السنة النبوية من ناحية أنهم يرون أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يأمر بكتابتها، بل هم يرون أن النبي –صلى الله عليه وسلم– نهى عن كتابتها وهذا كله حسب اعتقادهم ومنهجهم.

وللرد على ذلك نقول:

أولاً: أن عدم كتابة السنة لو سلمنا جدلاً أنها ليست مكتوبة في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– أو لم يكن هناك كتابة لها في العهد النبوي فليس ذلك دليلاً على ضياعها أو تحريفها بل إن القرآن نفسه على ما نعلم قد جمعه زيد بن ثابت من صدور الصحابة ولم يكتف بما كتب في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– وأن الكتابة ليست الدليل الوحيد على الحفظ بدليل أن زيد بن ثابت لم يكتف بالكتابة وحدها بل شرط أن تكون الآية مجموعة من صدور الصحابة.

والدليل على أن الكتابة ليست الدليل الوحيد على الحفظ أنه كيف تم لنا حفظ الشعر الجاهلي الذي كان قبل الرسول –صلى الله عليه وسلم – بنحو مائة عام وذلك بأن العرب قد تميزوا بالحافظة القوية التي من خلالها حفظوا لنا شعر السابقين وخطبهم حفظاً دقيقاً هذا إن كان الأمر كما يقولون بعدم كتابتها في العهد النبوي بل إن الذي يشتهر غير ذلك فإن النبي – صلى الله عليه وسلم– كان آخر أمره هو الإذن بكتابه الحديث الشريف، فقد قال عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما– "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله وسلم أريد حفظه فنهتني قريش"

وقالوا تكتب كل شيء تسمعه ورسول الله(صلى الله عليه وسلم) بشر يتكلم في الغضب والرضا فاسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله(صلى الله عليه وسلم) فأومأ بأصبعيه إلى فيه فقال: (اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق) سنة أبي داوود رقم٣٦٤٦.

---

[1]) تفسيير الطبري، صـــ ٢٥.

ثم كيف لهم أن يستشهدوا خبر أن النبي قد نهى عن الكتابة وهـم لا يقترفـون بالأطيـار الواردة فهم تارة يستشهدوا بهذا الحديث ويروون ويعتمدون روايته وتارة أخرى يتركـون روايته بالكلية ويرفضوا لها وهذا الترك وهذا الأخذ إنما يكون في غير حياديـة إلا لأنهـم يريدون أن يدللوا على صحة كلامهم حتى لو كان الكلام متناقضاً.

الشبهة الرابعة: يستخدم فبكروا السنة النبوية نفسها حتى يقوموا برد الـسنة النبويـة فهـم يرفضون الأحاديث عندما يريدون رفضها ويؤمنون بها عندما يعتقدوا أن اسـتخدامها فيـه مصلحة تفيد غرضهم هو هدم السنة ولذلك نجدهم يستشهدون بأحاديـث غيـر صـحيحة ومعناه يؤدي إلى إنكار السنة أو يستخدمون أحاديث صحيحة لكن يلـوون عنـق الكلمـات حتى يستخدمونها لأغراضهم ومن هذه الأحاديث الحديث الذي رووه وينسبون إلـى النبـي (صلى الله عليه وسلم) وهو "أن الحديث سيفشوان عني في أن كم يوافق القرآن فهو عنـي وما آتاكم عني لا يوافق القرآن فليس مني" وهـم بهـذا الحـديث يريـدون أن يقولـوا أن الأحاديث التي ارد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) إذا جاءت بحكم جديـد لـيس فـي القرآن فردوه وإذا جاء بحكم يوافق القرآن فخذوه فما هو إلا للتأكيد الموجود أصلاً بـسبب النص القرآني وبذلك يكون الحديث النبوي في صفي حاصل.

والدافع عن ذلك أن هذا الحديث ليس صحيحاً وهم يستخدمونه كي ينفذوا أغراضـهم وقـد قيل عن الشافعي قوله:" ما روي هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير وإنما هـي رواية متقطعة عن رجل مجهول (مفتاح الجنة للسيوطي صـ١٤).

ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء وقد قال البيهقي: أشار الإمام الـشافعي مـا رواه خالد ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إليه دعي اليهـود سألهم فحدثوه تحصيل حتى كذبوا على عيسى عليه السلام فصعد النبـي صـلى الله عليـه وسلم المنبر فخطب الناس فقال إن الحديث يفشوا عني فما آتاكم يوافق القرآن فهـو عنـي وما آتاكم عني يخالف القرآن فليس عني.

قال البيهقي خالد مجهول وأبو جعفر ليس بصحابي فالحديث منقطع[١] .

وهذا يتضح أن الحديث ليس ٍصحيحاً ويوضح الإمام الشافعي رحمه الله فيتكلم عـن الـسنة النبوية المطهرة فيقول وليس يخالف الحديث القرآن ولكن حديث رسول الله صلى الله عليـه وسلم يبين بهي ما أراد خاصاً وعاماً وناسخاً منسوخاً ثم يلزم الناس ما سُن بغرضه الـسن فمن قُبل عن رسول الله عليه الصلاة والسلام من الله قبل[٢]

---

(١) (مفتاح الجنة صـ١٤)

(٢) .(مفتاح الجنة صـ١٤١)

الشبهة الخامسة: ما قيل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يقللون من الحديث والرواية وأن السنة لم تدون إلا بعد ذلك في وقت متأخر عن وقت الصحابة وبذلك هم يدعون عدم الاطمئنان إليها بسبب أنه ربما يدلل عليها الخطأ والنسيان فتكون عرضه للتحريف والتبديل وبذلك تكون مثاراً للشك وعدم الاطمئنان .

الدفاع: تقليل بعض الصحابة رضي الله عنهم من التحديث فذلك من شدة الاحتياط والورع خوفاً من الخطأ والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن هناك من الصحابة رضي الله عنهم من كان يحدث وينقل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم البخاري وهريرة وعبد الله بن عمر وابن مسعود وعائشة أم المؤمنين وغيرهم وذلك لأنهم كانوا في مأمن عن الخطأ والنسيان وبالطبع كانوا بعيدين أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالتالي كانت روايتهم تمتاز بالثقة والاطمئنان لنسبتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما بالنسبة لادعائهم أن السنة قد تأخر تدوينها وكتابتها عن الوقت الذي قيلت فيه وهي بذلك ليست من الثقة والاطمئنان الذي نراه في القرآن الكريم وهذا القول لا يقول به إلا من لم يطلع على جهود المسلمين في عصر النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة السنة النبوية الشريفة الاستيثاق من الأخبار والأحاديث النبوية ومعرفة الصحيح والمكذوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنجد أن عبدالله بن عمرو بن العاص كان يكتب عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن هذه الصحيفة التي كان يكتبها كانت تسمى الصادقة وقد وصلت هذه الصحيفة لعصر أحمد بن حنبل .

وما بعده فقد ذكر البخاري أخبار هذه الصحيفة وما ذكره أحمد ابن حنبل عن الأحاديث التي كانت تروى ومصدرها هذه الصحيفة .

وإذا كانت السنة قد نقلت بالضبط والحفظ غالباً والكتابة أحياناً من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول حيث دون الزهري السنة بأمر من عمر بن عبد العزيز وكانت سلسلة الحفظ والضبط والصياغة متصلة.

لم يتعرف إليها الانقطاع فلا يصح أن يتطرق إليها الشك، وأما ما وشي على السنة من كذب فقد تصدى له العلماء وبينوه بما لا يترك مجالاً للشك[1] ثم إن القرآن الكريم عند جمعه ظل محفوظاً في صدور الصحابة بالرغم من إن كان مكتوباً وبالرغم من ذلك إلا أن الجمع كان يعتمد اعتماداً كبيراً على الجميع من صدور الصحابة وذاكرتهم وهذا ما شابه

(١) .(السنة ومكانتها صـ١٥٩-١٦٠)

إلى حد كبير إلى جمع السنة من الصدور والذاكرة وهذا التشابة يجعلنا نطمئن إلـــى تدويـــة وكتابة السنة النبوية المطهرة.

الشبهة السادسة: يروج القرآنيون لفكرة ظنية الأحاديث النبوية وهذا الأمر يثيـــر التـــشكك فيها وهم يقولون إذا كنتم تقولون أن القرآن والسنة هما أهم مـــصدر للتـــشريع وإذا كنـــتم تقولون أن الأحاديث النبوية يغلب عليها أحاديث الآحاد وأن المتوازنيها لا يتجاوز أحاديـــث قليلة وأن أحاديث الآحاد ظنية حسب قولكم وبهذا يخلصون إلـــى القـــول بظنيـــة الـــشرع ويستشهدون بقوله تعالى:" إن الظن لا يغني من الحق شيئاً"(سورة يونس الآية ٣٦)

الدفاع: إن صحية خبر الآحاد ليست ظنية كما يعتقدون وهناك العدية مـــن الأخبـــار التـــي تثبت بخبر الآحاد وكيف نرد خبراً جاءنا من ثقة صادق آمين متقن ولذلك فإن حجية خبـــر الآحاد ليست ظنية بل هي مقطوع بها لإنعقاد الإجماع على ذلك بين العلماء منـــذ عـــصر الصحابة فمن بعدهم فلا يكون العمل بها دليلاً ظنياً بل بدليل مقطوع به مفيد للعلـــم وهـــو الإجماع[١]

---

(١) .(السنة ومكانتها في التشريع صـــ٦٠، والإحكام للأمدي صـــ٦٩)

الخاتمة:

وإذا سلمت جدلاً بكلامهم وأن القرآن الكريم هو وحده قطعي الثبوت لقول إذا سلمنا جـدلاً لذلك. فهل القرآن الكريم قطعي الدلالة في كل آياته؟ بالطبع لا لأن من يجتهـد فـي أحـد المعاني ويرجحه لا يستطيع أن يقطع بأن اجتهاده هو الـصحيح القطعـي وأن أي اجتهـاد غيره ظني أو باطل بل هو يعتقد أن اجتهاده هو المرجح عنده ولكن ما يعتقده يكون عنـده ظني الدلالة فهل نقول بذلك أننا نتبع الظن وأن الظن لا يغني من الحـق شـيئاً بـالطبع لا يقول مما قل بذلك بل إننا نتبع ما وصلنا إليه من اجتهاد عند وجود مسوغ الاجتهـاد عنـد المجتهد الحقيقي.

وبهذا يكون اتباع الظن في هذا الموضع ليس خطأ وليس هو المقصود التحذير منـه كمـا يحتقرون وذلك إذا اسلمنا جدلاً بقولهم إن احاديث الآحاد ظنية الثبوت وهي ليست كذلك.

المصادر والمراجع:

١. الإسلام، هل هو القرآن وحده أم القرآن والسنة، د محمد عمارة، صـ ٨، مطابع دار الجمهورية للطباعة.
٢. لماذا أسلمت ، صـ ٣٨ – ٣٩، د/ عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى ، دار المعارف.
٣. وقد سردت قصة إسلام عبده إبراهيم في كتاب لماذا أسلمت للمؤلفين أحمد إسماعيل يحيى والدكتور عيسى عبده وكان عيسى عبده هو ابن الطبيب/ عبده إبراهيم.
٤. الإسلام هل هو القرآن وحده، د/ محمد عمارة، صـ٩.
٥. أضواء على السنة المحمدية ، صـ ٥٢ ، دار المعارف ، الطبعة السادسة.
٦. القرآنيون، نقلاً عن مقام الحديث ، صـ ١٤٣، ونكات قرآن، صـ ٧٩.
٧. شبهات القرآنيين حول السنة النبوية : المؤلف: محمود محمد مزروعة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة
٨. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م
٩. جامع البيان في تأويل القرآن: المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م